مدونة أبو عبدو

ابو عبدو البغل

سلامة كيلة

حول الجدل المادي



سلامة كيلة

حول الجدل المادي

حول الجدل المادي

- **سلسلة كراسات ماركسية (13)**

إشراف: سلامة كيلة

- **الطبعة الأولى: 2011**
- **حول الجدل المادي**
- **منشورات الوعي الجديد**

القـوانين عامـة، وهـي مؤشـرات ذهنيـة، تسـهم فـي وعـي الصيرورة الواقعية التـي هـي أغنـى من هذا التجريد..الجدل هو محدد الفارق بين الماركسية وكل الصيغ الوضعية (الاقتصادية والمادويـة والميكانيكيـة). وهـو جـوهر الماركسـية، ومنطقهـا، والأساس الذي بنى ماركس على أساسه كل منظومتـه، وتوصل من خلالها إلى مجمل القوانين العلمية التـي أصبحت ركنـاً أساسياً في الماركسية.

الجـدل المـادي، إذن، هـو مفصـل نشـوء مـا بـات يسـمى الماركسية، حيث لـم يكن ممكنـاً هذا النشوء دون تحويل جدل هيغل إلـى جدل مـادي مـن خـلال مـاركس. فالجدل الـذي صـاغه هيغل ببراعة أشار إليها مـاركس، كـان التعبير عن "الأشكال العامـة للحركـة" مصـاغة فـي إطـار فلسفي، وبالتـالي كـان هـو القـوانين العامـة للصـيرورة الماديـة (الواقعيـة)، كـان التجريـد الأعلـى لهذه الصيرورة. ومـاركس هـو الـذي توصـل إلـى هـذه الحقيقة، حقيقة أن الواقع يتطور، يتحرك، فـي صيرورة جدليـة، وبالتالي أسس الجدل كجدل مـادي، انطلاقـاً مـن أن "المثـالي مـا هو إلا مادي منقول إلى رأس الإنسان، ومحوّل فيه".

مـن هنـا علينـا أن نتملّك تلـك "القـوانين العامـة" التـي لخصـها هيغـل، وأكّـد إنجلـز عليهـا، مـن أجـل أن تكـون "مرشـداً"، أو "موجهاً"، أو آليات "ذهنية" خلال البحث في الواقع.

بالتـالي ليس مـن الممكن وعي الماركسية دون تمثل الجدل المـادي، وتحويلـه إلـى "آليـات ذهنيـة" تكـون أواليـات تحليـل الواقـع، تحويلـه إلـى منطـق نشـاط "الـدماغ" فـي تناولـه للوقـائع المادية، والواقع بمجمله.

هـذا الكـراس يحـاول أن يشـرح الجـدل المـادي مبتعـداً عـن التبسيط المخل الذي تسيد الساحة باسم الماركسية..

الجدل

قيمة الجدل:

هو صيغ مجرّدة تبلورت عبر تطور الفلسفة، وهي تعكس صيرورة الواقع. وبالتالي فإن بلورتها هي بلورة «المرشد» (عبر القانونيات العامة) الذي يسهم في وعي الصيرورة الواقعية. والجدل هو محدد الفارق بين الماركسية وكل الصيغ الوضعية (الاقتصادية والمادوية والميكانيكية). وهو جوهر الماركسية، ومنطقها.

هيغل وماركس: هيغل هو مبلور الجدل، الذي هو خميرة كل الفلسفات السابقة، وبالتالي فهو يتضمن ما هو حقيقي في منطقها. لكن هيغل ظل في الإطار التأملي، لهذا كان مبلور خميرة كل الفلسفات السابقة، دون أن يتجاوز ذلك. لهذا انطلق من أن جدل الواقع هو انعكاس لجدل الفكر. ماركس من خلال قلبه هذا المنطلق أسس للقطيعة، وحقق التجاوز.

لهذا أصبح جدل الفكر هو انعكاس لجدل الواقع. لكن مع اعتبار الفكر جزءاً من الواقع. وهو هنا أعطى للمنطق الصوري، الذي أصبح جزء من الجدل الهيغلي، أساسه الواقعي، مستفيداً من كل التطور الفكري، في مجالات الاقتصاد والفكر والسياسة والمجتمع (الطبقات)، لتصبح هذه جزءاً من الجدل المادي.

قانونيات الجدل:

عادة تحدد في ثلاثة قوانين هي:
1- التناقض (الوحدة والصراع).
2- التراكم الكمي والتغير النوعي (الكم والكيف).
3- نفي النفي.
وهي قوانين متداخلة، وليست متجاورة، أو متتابعة.
فالتراكم فردي لكن التغير متداخل مع النفي، مهيئ له، أو العكس. كما أن التراكم يتحقق في كل المستويات في البنية [الاقتصاد، الطبقات، الوعي، السياسة]، والنفي مرتبط بها جميعاً، كما أن التناقض يظهر في كل منها وفيما بينها.
إنها إذن قانون واحد ذو ثلاثة أبعاد.

إطار فعل الجدل
لكن لكي يفعل الجدل، هناك تجريدات ضرورية، ولقد كانت في صميم الفلسفة القديمة، وتبلورت خلال تاريخها الطويل، منها:
السبب - النتيجة.
المجرّد - المشخصّ.
العام - الخاص.
المظهر - الجوهر.
الرئيسي - الثانوي.
النسبي - المطلق.
الواقع - الإمكان.
الوحدة - الكثرة.
الذات - الموضوع.
الفكر - الواقع.
المتناهي - اللامتناهي.

جدل هيغل:

يترجم في صيغ شتى، ولكل منها تعبيرات خاصة لا تتوافق بالضرورة، فهناك مثلاً:

التوافق، التناقض، والتركيب.

وهناك:

الفريضة، النفي، نفي النفي.

وكذلك:

الموضوع (الإثبات - التأكيد) والنقيض (النفي - السلب) والمركب.

يمكن أن نقول مثلاً: أن الفرضية هي التوافق، وهي الموضوع،وأن التناقض هو انشقاقها إلى طرفين متناحرين، وبالتالي فإن التركيب هو اتحادهما الأعلى.

المسألة هنا، هي هل أن النفي هو «ضد» الفرضية، أم أن الفرضية تنقسم إلى «ضدين»؟ هل يمكن القول أنه من «سديم» (الذي هو الفرضية، أو التوافق، أو الموضوع)، ينشأ طرفي التناقض؟

وهل من تمييز بين الفكر والواقع فيما يتعلق بذلك؟ حيث يبدو الجدل في الفكر كالتالي:

الفريضة (فكرة)، والنفي (عكسها)، والتركيب (إتحادهما في تكوين جديد).

أما في الواقع:

الصيرورة في لحظة محددة (الفريضة) تفضي إلى نشوء «ضدين» ينتجان عبر التناقض تركيبهما الأعلى؟

لاشك في أن ترجمة الثلاثية بـ: الفريضة، النفي، ونفي النفي، لا يوحي بانشقاق الفريضة، بل تشير أن الفريضة

تستدعي نفيها. أما الترجمتان الأخريتان أي: التوافق، التناقض والتركيب،وكذلك الموضوع النقيض والمركب، فإنهما تشيران إلى أن الأمر يتعلق بـ«تكوين داخلي»، يفضي بالضرورة إلى الإنشقاق.

في الفكر يمكن أن نشير إلى الخير والشر، ففي المجرّد هنا خير وهناك شر، والتصور التأملي لا يستطيع أن يستوعب تشكيل مركبّ منهما، لكن في الواقع، حيث ليس من خير مطلق أو شر مطلق، سنلحظ أن التميز خير/شر يبدو صعباً لأن ما هو خير لطرف سيبدو شراً لآخر والعكس بالعكس. إذن هنا نلحظ التركيب. لكن سنلاحظ هنا أن تبلور فكرة ما، يفضي إلى تبلور (تالي) لنقيضها، ومن ثم (في لحظة ثالثة) تبلور التركيب.

أما في الواقع، سنلاحظ مثلاً حول مفهوم المساواة أن البرجوازية طرحت المساواة، بالمعنى القانوني، حيث الناس متساوون أمام القانون. لكن هذه المساواة أنتجت في الواقع نفيها، أي عدم المساواة (عبر تمركز الثروة،و التملك). لكن هذا التناقض هو تناقض بين مستوى وآخر، أي بين المستوى السياسي(القانون) والمستوى الاقتصادي الاجتماعي. لهذا يكون المطلوب هو تحقيق مساواة أعلى، بالمعنى القانوني، وكذلك بالمعنى الواقعي (الاقتصادي).

إذن المسألة ليست بسيطة، بل معقدة، لأنها تتعلق بتكوين معقد هو الواقع، بتعدد مستوياته، وتفاعلها. وبالتالي فإن الصيرورة هي مفهوم أساسي، يتحقق الجدل عبرها.

لهذا سنلاحظ أولاً أن النفي يكون مرافقاً للفريضة (الفريضة هنا هي الموضوع، أو التوافق). والتركيب لا يتحقق عبر التحقق الفعلي للنفي، بل إنه هو التحقق الفعلي.

وسنلاحظ ثانياً أن النفي يكون تالياً للفريضة، وهو هنا

يتحقق فعلياً، ليقود إلى تحقق التركيب.

الصيرورة

1ـ تلخّص الصيرورة بثلاثة قوانين هي: التناقض، التراكم الكمي والتغير النوعي، نفي النفي، ولاشك في أن هذا التحديد تبسيطي فقط، لأنه يفضي أولاً إلى إفقار الصيرورة، بتحويلها إلى حركة بسيطة، سهلة وميكانيكية، وثانياً إلى قلب المادية من جديد، لأن «الصيرورة» هذه التي هي صيرورة ذهنية، تصبح محدِّد الواقع، ليعود الفكر هو الأسبق، وهنا «يقسر» الواقع في حدود الفكرة المسبقة، ولتصبح الصيرورة الواقعية هي التمثيل الشكلي للصيرورة الذهنية. وبالتالي تكون الصيرورة الواقعية، امتداد للصيرورة الذهنية.

ولاشك في أن هذه القوانين عامة، وهي مؤشرات ذهنية، تسهم في وعي الصيرورة الواقعية التي هي أغنى من هذا التجريد، الذي هو الأكثر عمومية. لكن يجب أن نلاحظ أنها ناقصة أيضاً، حيث أنها، بما هي قوانين ذهنية، ترتبط أولاً بما قلته سابقاً حول المفاهيم الإجرائية التي هي جزء من المنهجية المادية (العام/ المفرد/ الخاص، المجرّد/ المشخص، النسبي/ المطلق، الفكر/ الواقع، الذات/ الموضوع..)، لكنها بالأساس يجب أن تفهم بطريقة جديدة، أي أن تفهم وفق صيغتها العلمية وبالأساس إنطلاقاً من رفض التبسيط الفظ لها، والإفادة من كل التطور العلمي المتحقق، أنها هنا، بحاجة لإعادة تأسيس. ولاشك في أنها مرتبطة أشد الارتباط بالتطور العلمي، مادامت

تنـزع لأن تكـون علميـة، وهـي بـذلك قـوانين «مفتوحـة»، يعـاد تأسيسـها كلمـا أوجـد التطـور العلمـي حقـائق جديـدة مـن جهـة، وكلما قاد تحليلها للواقع إلى اكتشاف حقائق جديدة، هي، في صيغتها الراهنة، غير قادرة على وعيها وعياً علمياً، من جهة أخرى.

إننـا هنـا لسنا أمـام «دوغمـا»، أمـام قـوانين خالـدة، مطلقـة، فكمـا قلـت أنهـا تخضـع أيضـاً، لمفهـوم النسـبي/ المطلـق، ولا يمكنها أن تتحرر منه إلا إذا تجاوزت ذاتها، أي تجاوزت كونها قوانين الجدل المادي. إن عدم اعتبارها «مفتوحة» يحوّلها إلى قـوانين «مغلقـة»، «صـحيحة»، وبالتـالي إلـى قـوانين تحكـم الواقـع، تحـدد الواقـع، وليسـت قـوانين تسـتنبط مـن الواقـع. إن الصيرورة الواقعية هي الواقع الحقيقي، أما الصيرورة الذهنية فهي الواقع المفترض، المتصور. ولاشك في أن المطلوب هو وعي الصيرورة الواقعية، لتكون الصيرورة الذهنية مؤشّر فقط، يسهم في تحديد تلك الصيرورة، لكنـه يسهم أيضاً في اغنـاء الصيرورة الذهنيـة بتصحيحها، تعديلها، وتدقيقها. حيث كلما تحقق وعي الصيرورة الواقعية بشكل أعمق، كلما تحددت هذه القـوانين بدقـة أعلـى، أي كلمـا وصـلنا إلـى تجريـد أعلـى، أكثـر عمومية ودقة، وبهذا فإن الماديـة رؤيـة مفتوحـة، تنتفي حالما تغلق، لأنها حينها تتحول إلى مثالية.

هـذا لا يعنـي أنهـا ليسـت قـوانين، بـل هـي قـوانين، قـوانين عامة، تفيد في تحديد تصور عام عن الصيرورة، لكنها ليست جبرية، وهنا المسألة المهمة. بمعنى أنه ليس كل واقع يسير وفقها، ينضبط لها بصرامة ودقة. على العكس من ذلك فإنها تحوي احتمالات، ممكنات، وهنا يكمن طابعها غير المغلق، بل المفتوح. لأنها بالأساس ليست بسيطة، بل معقدة، هذه المسألة

التي تحتاج إلى وعي. أنها حصيلة صيرورات، لأنها تتكون من جملة عناصر، من عناصر متنوعة مختلفة، ومتشابكة، لهذا فهي نتاج تفاعل عناصر، لكل منها صيرورته الخاصة. وإن كانت هذه العناصر ليست ذات تأثير واحد، فمنها الأساسي ومنها الثانوي، منها الفاعل ومنها غير الفاعل. لكن، أيضاً، سنلاحظ بأن الأساسي يمكن أن يتحول إلى ثانوي، والثانوي إلى أساسي، والفاعل إلى غير فاعل، وغير الفاعل إلى فاعل. لكن يبقى أن الأساس هو المحدد في الإطار العام، دون تجاهل الملاحظة السابقة، وهذا ما يجعل للتحليل المشخّص أهمية حاسمة، ويطرح أهمَّية رؤية هذا الجدل في عملية التحول (الصيرورة) في كل العناصر، ومنها مثلاً مسألة علاقة الذات الموضوع. إننا، إذن، أمام صيرورة معقدة، هي محصلة صيرورات، وفعِل. وبالتالي أمام قوانين متشابكة، متداخلة، وليست منعزلة، متفرقة، تقوم فيما بينها علاقة ميكانيكية. إن نفي النفي مثلاً المستند إلى التناقض، يرتبط بالتراكم أيضاً، وبالتالي فالفريضة لا تتحوّل إلى النفي دون تحقّق التراكم، الذي يفضي إلى اشتداد التناقض. وكذلك فإن تحقق نفي النفي يقتضي تحقق التراكم ليكون نفي النفي ما هو متراكم في الفريضة ونقيضها.

هذا مستوى من الفهم، لكن سنلاحظ مستويات أخرى، نتيجة تعدد عناصر الصيرورة التي لكل منها صيرورته الخاصة. هذه المستويات تجعل من الصيرورة، صيرورة مركبة ومفتوحة معاً لكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع تحديد أفقها، عبر ممكناتها، بل أن وعي عناصرها، ووعي دور الذات فيها، يجعل من الممكن تحديد هذا الأفق.

وإذا كان البحث في التاريخ ينطلق من حتمية تحققت، لتكون

مهمة الفكر البحث عن أسباب ذلك، ويكون وعي الصيرورة هو وعي لفعل مختلف عناصرها، وتحديد لأسباب ترجيح فعل عنصر على آخر، فإن وعي الأفق، أكثر صعوبة من جهة، وأكثر سهولة من جهة أخرى، لأنه ينطلق من واقع راهن، مما يسمح بتحديد الفعل العياني لمختلف العناصر، وعبر ذلك يتبلور المثال، كما أسلفت، المثال المحقق للصيرورة. إن وعي الأفق هو وعي للإمكانات التي تحملها الصيرورة، كما أنه وعي لفعِل الذات.

2- الطابع المركب للصيرورة نابع من الطابع المركب للواقع ذاته، لأن الصيرورة هي فعل الواقع، حركة الواقع. لهذا يجب تحديد كل مكونات الصيرورة، كلها على الإطلاق، وكل العلاقات القائمة فيما بينها، وهنا يجب تحديد الرئيسي والثانوي، المهمل وغير المهمل، القائم والمحتمل، كما أنه يجب تحديد تحوّلات كلٍّ منها، لأن الصيرورة العامة هي حصيلة هذه الصيرورات الخاصة، حيث تفعل القوانين تلك في كل منها. وهنا نلحظ بأن الصيرورة العامة هي التي تحقق نفي النفي دائماً، ولهذا فهي تقدمية، هي التي تعبّر عن الارتقاء، التطور، التقدم. أما الصيرورات الخاصة فليس بالضرورة أن تسير هذا المسار، لهذا فيمكن فيها أن يحدث الانتكاس (الانهيار، الدمار).

الصيرورة الواقعية هي أولاً: الحدود التي يجري فيما بينها التفاعل، التي تقوم بينها علاقات، وهنا نلحظ أن التحدد الإقليمي أو القومي خاطئ، لأن التطور التاريخي، هو تطور عالمي بمعنى ما، أي بمعنى العلاقات التي تقوم بين محيط ما، وفي هذا الإطار تدخل عناصر القومية، والحروب والنهب، والعلاقات الاقتصادية (والسياسية والثقافية). وهي ثانياً: البنية الاقتصادية الاجتماعية، والفكرية السياسية. أي الاقتصاد الذي هو الملكية

والعمـل، وسـائل الإنتـاج، النقـد - السـوق، والتجـارة...الـخ، والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساسها وعلاقـات الإنتـاج، وعلاقـات الاستهلاك. ومـن ثـمّ الدولـة والايـدولوجيا (الـوعي) وضمن ذلك سنلحظ العلاقات الثانوية، والمهملـة التـي تكمن فـي المشخّص، من ذلك مثلاً وجود وعي قبلي أو طائفي، وهو الأمر الـذي يحـدّ مـن نشـوء وعـي طبقـي، وكـذلك البيئـة الجغرافيـة (الصـحراء). وتـوفّر المـواد الأوليـة، والطـابع الإثنـي للمجتمع...الخ.

لكن أهمية العناصر مختلفة، فالاقتصاد هو العنصر الحاسم، وهذا التحديد لا يفضـي إلـى فهم ميكـانيكي (وهـو مـا كـان يحدث دائماً)، لأنـه العنصر المحدد فـي التحليل الأخير حسب ملاحظـة إنجلز[1]، لأن الطابع المركب للواقـع، يجعل للعلاقات التـي تنشـأ علـى أسـاس الاقتصـاد دوراً (تـأثيراً)، كمـا يجعـل للفكـر دوراً (تأثيراً)، وكذلك الدولة وإذا كان هو المحدد، فإنه المحدد لمجمل العلاقـات التـي تنشـأ انطلاقـاً منـه، وللفكـر الـذي هـو انعكـاس للواقع، أما في إطار الصيرورة فيكون لكل هذه العناصر دورها، وتأثيرها، التي تتحدد عبر تحليل المشخّص، وهذا لا يغيّر مـن أن الاقتصاد هو العنصر الحاسم، لكنـه يجعلـه كذلك فـي التحليل الأخير، وبالتالي ينفي الفهم الميكـانيكي، ليكرس الفهـم الجدلي، الـذي لا يتجاهـل تحـوّل الرئيسـي إلـى ثـانوي، والثـانوي إلـى رئيسـي، وتحـول الـذات إلـى موضـوع والموضـوع إلـى ذات (وبضمنه تحول الفكر إلى واقع، والواقع إلى فكر). وهنا أوضح بأن القول إن الاقتصاد هو العنصر الحاسم، لا يعني أن له الـدور والتأثير الحاسم دائماً، في الصيرورة، بل أنـه محدد تـأثير ودور أيٍّ مـن العناصـر الأخـرى، كمـا أنـه محـدد تـأثيره ودوره هـو بالـذات. فمـثلاً إن دور السـلطة الحاسـم فـي لحظـة، لـه أسـاس

اقتصادي، يرجع للعامل الاقتصادي. إن ضعف طبقة في السيطرة على الاقتصاد والمجتمع، يمكن أن يوِّلد سلطة قوية تفرض هيمنة على المجتمع، لتفرض مصلحة هذه الطبقة. هنا يكون دور السلطة هو الحاسم لكنه ينطلق من أساس اقتصادي. بمعنى أنه يمكن تفسير الظواهر المختلفة بالعامل الاقتصادي، الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، وكذلك تفسير دور وتأثير كل منها. أنا هنا، بالتالي، أحاول التمييز بين كون الاقتصاد هو محدد أساسي لمجمل الصيرورة، وبين دور العناصر المختلفة فيها، لأن هذا التمييز هو الذي يسمح بنفي الفهم الميكانيكي، ويكرس الجدل. بمعنى أن هناك أساس يحدد دور وتأثير العناصر المختلفة، هو الاقتصاد، مما يسمح بتحديد دور وتأثير العناصر المختلفة في الصيرورة في كل لحظة، وهنا يقبع دور الذات/ الفكر، ودور البنية الفوقية. الاقتصاد إذن هو أساس لنشوء الظواهر، وأساس دورها وتأثيرها، هذا هو معنى فكرة إنجلز القائلة بأن الاقتصاد هو العنصر المحدد «في التحليل الأخير». إنه أساس حاسم في التحليل. وهو أساس فِعل كل العناصر، وتأثيرها.

لهذا فإن التحليل المشخّص يعني تحديد دور مختلف العناصر، في كل لحظة، وتحديد صيرورة كل منها، لكي يكون تحديد الصيرورة العامة، وتحديد ممكناتها، وممكنات تحقق المثال. ودور الذات في تحوّله إلى واقع، أي تحقق الصيرورة.

هنا ينتفي التحليل البسيط المستند إلى بساطة القوانين العامة، يصبح نافلاً وفظاً، ويصبح من غير الممكن الاستنتاج الميكانيكي للمشخّص من المجرّد، الصيرورة الواقعية من الصيرورة الذهنية. إن تعقد الواقع وتشعبه، تعدده وتداخله، تناقضه وتفاعله، تعدد مستوياته وتشابكها، يجعل التحديد

البسيط المنطلق من قوانين عامة مبسطة، تحديداً قسرياً لواقع غنـي. ويجعل الواقع المتعدد الغنـي هـو الموجـود فـي الـذهن مسبقاً. وهذا تطرف مثـالي، يلغي الماديـة والجدل. كمـا يلغي الواقع ذاتـه ولا يقود إلى تحديد «المثـال» الممكن، بل يفرض تحديد «مثال مجرّد»، هو ـ قياساً بالواقع ـ وهم. إن الانتقال من الواحـد (القـوانين) إلـى الكثـرة (الواقـع) يفتـرض الانضـباط لمنهجيـة تحـول الواحـد إلـى كثـرة، كمـا أن بلـورة الواحـد (القوانين) تفترض الانضباط لمنهجيـة تحول الكثرة إلى واحد. فكلما انتقلنا من الواحد إلى الكثرة انتقلنا في التحليل من البسيط إلـى المركـبّ، وهـذه هـي عمليـة الانتقـال مـن المجـرّد إلـى المشـخّص، المجـرّد الفقيـر لكـن العميـق، والمشـخّص الغنـي (المتشـابك، المتشـعب، المتعـدد). فـالكثرة ليسـت واحـداً، وهـي ليسـت واحـد زائـد واحـد...الـخ، هـذا هـو التحليـل البسـيط، أمـا التحليل المركب، فينطلق من تحـول الكم إلى نـوع، ولقد أشرت سـابقاً إلـى مسـألة علاقـة العـام بالخـاص عبـر المفـرد، وعلاقـة المجـرّد بالمشـخّص، والشـكل بالمضـمون. والمظهـر بـالجوهر، النسبي والمطلق، وهذه مفـاهيم إجرائيـة فاعلـة هنـا، حيـث لـيس مـن الممكـن الانتقـال مـن الوحـدة إلـى الكثـرة دونـهـا، وإلا حكـم التبسيط المخلّ كل التحليل، وهو ما يحدث عادة.

أننا، ونحن نبحث في الصيرورة، أمـام تركيب معقد إذن، لـيس مـن الممكـن استنتاجها انطلاقـاً مـن القـوانين العامـة وحـدها لهـذا سنلاحظ بأن نفي النفي في التحليل المشخّص لواقع محدد ممكن وليس حتمياً، وهو حتمي في التحليل المشخّص للواقع التـاريخي العام فقط. بمعنـى أن الصيرورة الخاصـة لعنصر محـدد، أو لواقـع محـدد، لا تحمـل الحتمـي بـل الممكـن. وهـي تتحـول إلـى ضـرورة حينمـا يفـرض الواقـع التـاريخي العـام ذلـك، لتتحـول مـن ثـم إلـى

حتمية. هنا يفقد التحليل لواقع قومي محدد أية حتمية بمعزل عن الواقع العالمي العام. لهذا، حينما نبحث في التاريخ سنلاحظ بأن تدخل عسكري ما، أو ضغط خارجي كان يوقف الصيرورة الخاصة، بمنطقة معينة، ولاشك في أن لكل ذلك أساس اقتصادي، لكنه تمظهر بدور عسكري خارجي، وباللا تكافؤ في التطور، بين واقع محدد وآخر. إن الصيرورة العامة بالتالي، التي هي حصيلة الصيرورات الخاصة، في العناصر والعلاقات التي تشكل الواقع العام، هي وحدها التي تفضي إلى نفي النفي، وبالتالي تحقق الحتمية.

3ـ من ذلك سأستنتج بأن القوانين السابقة الذكر ليست بسيطة بل هي مركبّة، فلا يجوز فهمها بشكل مبسّط وإلا تحوّلت إلى دوغما أولاً، كما إلى تصور مثالي، يعود بنا إلى المنطق القديم، القائم على أساس كون النتيجة هي السبب، وبالتالي كون الفكر هو صانع الواقع، الفكر هو الجوهر، والواقع هو المظهر (الظلال) ثانياً.

فالتناقض الذي هو القانون الأول، لا يمكن أن يكون، وفق تعقد الصيرورة الواقعية، أحادياً وبالتالي فإن لا أحادية التناقض هي السائدة في الواقع إن الكائنات البسيطة فقط، يمكن أن تحوي تناقضاً أحادياً، أما الكائنات المركبة فإن لا أحادية التناقض هي كنهها. وبهذا يمكن تحديد شبكة تناقضات، يؤثر كل منها في الآخر، كما يمكن تحديد تعددٍ في أوجه التناقض، بمعنى أن ليس هناك ضدين فقط، بل أضداد، وإن انحكمت لتناقض مهيمن. لكن هذه الهيمنة متحوّلة، بمعنى أنها خاضعة لانقلاب الرئيسي ثانوي والثانوي رئيسي. وبهذا يكمن التحديد، إن في التناقضات ما هو رئيسي وما هو ثانوي. الرئيسي هو المسيطر (المهيمن) في مرحلة محددة، ولكن ضمن المرحلة

يمكن تحوّل الثانوي إلى رئيسي في لحظة ما. وبالتالي تحوّل الرئيسي إلى ثانوي، وضمن المرحلة يمكن ملاحظة أن هناك تناقضاً «ثابتاً»، وهو المسمى التناقض الأساسي (حسب ماوتسي تونغ «أربع مقالات فلسفية»)[2]، وتحديده هذا يهدف إلى التأكيد على أنه التناقض المحوري (المهيمن) وبهذا فهو الرئيسي، لكن طغيان تناقض ثانوي، يحوّله إلى تناقض ثانوي مؤقتاً دون أن يلغي أساسيته، فالمجتمع لا يحوي طبقتان فقط، بل تعدداً نتيجة تعدد وسائل العيش. المسألة هنا ليست مسألة مالك/ منتج فقط، بل ووسيط (التاجر)، وموظف (البيروقراطية)، وعامل في وسيلة عمل أساسية، وعامل في وسيلة عمل ثانوية (مكمّلة)، وإذا كان تناقضاً ينتظم «كل طبقتين»، فإنها متناقضة فيما بينها بشكل أو بآخر. وكل هذا التكوين يمكن أن يتناقض مع الآخر (ما هو خارج التكوين). وفي هذا يكون التناقض المهيمن هو المتمحور حول وسيلة الإنتاج الأساسية، حين تكون الصيرورة الخاصة حرّة، أما حينما تخضع لفعِل من الصيرورة الأعم، فإن تناقضاً مهيمناً جديداً يفرض نفسه، وكذلك يمكن لتناقض ثانوي أن يتحوّل إلى تناقض رئيسي كما أشرت.

إذن هناك تناقض رئيسي وتناقضات ثانوية في كل لحظة من لحظات الصيرورة، ويمكن للتناقض الثانوي أن يتحول إلى رئيسي وهكذا... وبالتالي فإن التحديد المشخّص حاسم هنا. والمشخّص في صيرورته بالأساس. ولاشك في أن تحديد الرئيسي والثانوي في التناقضات حاسم كذلك، لأن التناقض الرئيسي يحكم مجمل التناقضات الأخرى، لكنه لا يلغيها على الإطلاق.

انطلاقاً من ذلك لن يكون مفيداً التركيز على التناقض

الأساسي وتجاهل جملة التناقضات الأخرى، كما لن يكون مفيداً اعتبار التناقض الثانوي تناقضاً أساسياً، لأنه يعني تأسيس تصور مضلّل عن الواقع، ودفع الذات إلى الضلال، وبالتالي ينحكم تحديد التناقضات ليس إلى القانون فقط، فهو هنا مؤشر عام بل إلى الواقع المشخّص، بتحديد التكوين العام في مشكلاته وتناقضاته، وأحلامه وأن قانون التناقض لا يعني الأحادية على الإطلاق، بل يعني التعدد، مصاغاً في قانون «بسيط» هو قانون التناقض. وهو هنا الواحد المعبّر عن الكثرة، والمشخّص هو الكثرة كما أسلفت، وبالتالي فإن التناقض الأحادي في الذهن، هو تناقض لا أحادي (متعدد) في الواقع، لكل واحد صيرورته الخاصة، المتأثرة، والمؤثرة في الصيرورات الأخرى، والمنحكمة لصيرورة أعم، لهذا فكما أن الصيرورة العامة هي حصيلة صيرورات خاصة، فإن التناقض الرئيسي هو حصيلة مجمل التناقضات. وبهذا فإن التناقض الطبقي هو، ليس تناقض طبقة ضد طبقة فقط، بل هو مجموع التناقضات الطبقية ومحصلتها، لكنها تتمحور، كما أسلفنا، حول تناقض رئيسي تتأثر به وتؤثر فيه هذا التحديد لا يجعل تحليل الصراع الطبقي تحليلاً بسيطاً يمكن أن يستنتج ميكانيكياً من القانون العام، بل يجعله تحليل مركبّ، لا يتحدد إلا عبر المشخّص، وإذا كان في الذرّة سالب وموجب وهما الضدان، فهذا تركيب بسيط يحوي على تناقض أحادي، أما في المجتمع، فإن التعدد هو الأساس.

والقانون الثاني: وهو أن التراكم الكمي يفضي إلى تغيّر نوعي (كيفي)، ليس أحادياً أيضاً، بل أنه تراكم شامل في كل العناصر، الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، والفكر والسياسة، فهو بذلك يشمل كل مكونات الصيرورة، وليس بالضرورة أن يكون التراكم متساوياً فيها جميعاً، لكنه في كل الأحوال يحدث

فيها جميعاً. سنلاحظ التراكم في وسائل الإنتاج والعمل، الذي يفضي إلى تحقيق تراكم في نوعية المنتوج وسنلاحظ تراكماً في تمركز الملكية الخاصة، وفي تراكم رأس المال وكذلك في دور التجارة وتطورها. وتراكماً في الوعي الطبقي، وفي الفكر، وكذلك في دور الدولة، من حيث تماسكها وقوتها. وسنلاحظ كذلك تراكماً في عناصر التناقض أو في أحدها، وإذا كان التراكم كمياً في البدء فإنه عند لحظة يؤدي إلى تحقق تغيّر نوعي، تغير في طبيعة العنصر، يضيف إليه سمات جديدة. وبالتالي التراكم ليس كمياً فقط، وإلا سار في «خط مستقيم» متصاعد، بل هناك قفزات، يحدثها التراكم الكمي. مثلاً إن التراكم في وعي الطبقة، يحوّلها، في لحظة، من العدم إلى الوجود، من اللا فعل إلى الفعل، ولهذا يحدث تغيّر نوعي في فِعلها، يجعلها قوّة في تناقضها مع طبقة أخرى، إن التركيز على التراكم الكمي فقط، يعبّر عن نزعة ميكانيكية تنفي إمكانية حدوث القفزات، وبالتالي فإن وعي عملية التحول هذه من الكم إلى الكيف هامة لأنها يسمح بفهم الرابط بين الظواهر، لكنها أيضاً تسمح بوعي أفضل للصيرورة، بتحديد مستوى التراكم وإمكانات تحوله من الكم إلى الكيف.

لكن سألاحظ هنا بأن التراكم لا مستمر أيضاً، بمعنى أن حدوث انقطاع أو انهيار أمران ممكنان، وهذا يعني أن التراكم غير إجباري، وبالتالي يمكن أن يتقوم عند مستوى معين، نتيجة تأثير مجمل العناصر الأخرى، وتوقفه قد يقود إلى تلاشيه. إن التراكم في تطور الحرف في العصر العربي الإسلامي، مثلاً، توقف ولم يستمر ليحقق انتقالة نوعية، ومن ثم تدمرت الحرف. وسنلاحظ ذات المسألة على مستوى الفكر (الفلسفة بالأخص)، وعلى مستوى الدولة، والتطور الزراعي،

وحتى التكوين المديني. وهذه ظاهرة سنلمسها في كل مراحل التاريخ. لهذا أحدد أنه ليس كل تراكم كمي يفضي إلى تحوّل نوعي، هذا احتمال، الاحتمال الآخر هو الدمار، وهذه المسألة تنفي الرؤية الميكانيكية، التي تقوم على أساس أن التراكم مستمر، وأنه يفضي بشكل حتمي إلى تحقيق التغير النوعي، وبالتالي فإن قانون: التراكم الكمي والتغير النوعي، لا يجب أن يفهم فهماً ميكانيكياً، وإلا أفقد طابعه العلمي، وتحوّل الرؤية المادية إلى حتمية (جبرية) محددة سلفاً، دون حاجة لدراسة معمقة للواقع. اللا استمرار في تراكم مسألة ملاصقة للتراكم ذاته، وتؤسس ثنائية: تراكم/ لا تراكم، وبالتالي تفرض الأخذ بعين الاعتبار تحوّل التراكم إلى لا تراكم، واللا تراكم إلى تراكم.

وربما يوحي ذلك باستحالة تحقق التحوّل النوعي، مادام التراكم يفضي إلى اللا تراكم. هنا أبدي ملاحظة أخرى، تكمّل الملاحظة السابقة، وتعطيها الانسجام الضروري، وهي مبنية، كما سيتوضح، على علاقة الفكر بالواقع التي أشرت إليها سابقاً، حيث أن التراكم يتحول إلى خبرة وفكر، أي عموماً إلى فكر، هذا الفكر هو الذي يعود فيتحول إلى واقع، ومن ثم ليتحقق تراكم جديد، وهكذا. وبالتالي فإن التراكم يسير في مساقين متكاملين، واقعي وفكري، هذين المساقين هما اللذان يحققان استمرار التراكم عبر اللا تراكم تحول المساق الفكري إلى مساق واقعي. لهذا فإن استمرار التراكم يتحقق عبر تحوّل التراكم الواقعي إلى خبرة وفكر (إلى فكر)، ومن ثمّ تحول الفكر إلى واقع، ليأخذ التراكم الواقعي مجراه من جديد وهكذا، إلى أن يصل التراكم لحظة تفرض تحقق انتقالة نوعية، وبهذا فإن صيرورة تحكم التراكم، هي صيرورة التراكم/اللا تراكم، ومن ثم تحقق تراكم أعلى. وهذه الصيرورة هي التي تحقق الانتقال،

فتلغي طبيعة العنصر، وتشكلّه من جديد وفق طبيعة جديدة، وهذه هي القفزة (الحرفة/ انهيار الحرفة، الحرفة مطورة «المانيفاكتورة»، ومن ثم الصناعة). وهنا أبدي ملاحظة ثالثة وهي أن اللا تراكم حينما يتحول إلى تراكم يعود في مستوى أدنى من التراكم السابق، ليعود صاعداً إلى أعلى، لأن الخبرة (الفكر) لا تتحقق في الواقع كما هي (كما هو)، بل تتكيف (يتكيف) وممكنات الواقع، وبالتالي فإن تطور التراكم ليس مستقيماً على الإطلاق، بل أنه لولبي.

4- القانون الثالث هو المتوّج للقانونين السابقين وهذه ملاحظة أساسية. بمعنى أنه يفعل عبرهما، وليس بمعزل عنهما. وأقصد هنا الجدل، الذي يحدد في: الفريضة، نفي الفريضة، المركب (نفي النفي). ورغم «بساطة» القانون، إلا أنه في الواقع أشد تعقيداً، و«تمويهاً» ولهذا فإن الفهم المبسط له يشوهه، كما يشوه وعي الواقع. وهنا ألاحظ مستويين للجدل، الأول بسيط، والثاني معقد، الصيغة الأولى، تقوم على أساس تحول الشيء إلى عكسه، بمعنى تحقق النفي فقط، فمثلاً أن تحول التراكم إلى لا تراكم فقط هو شكل مبسط للجدل، ومنه تحوّل الثانوي إلى رئيسي، والواقع إلى فكر فقط. هنا يكون النفي «عاجزاً» حيث لا تتم الصيرورة، وهو صيغة تحلل الصيرورة. الصيغة الثانية، هي الصيغة التي يتحقق فيها النفي ونفي النفي، وهو الجدل المكتمل، حيث يتحول الشيء إلى عكسه، ومن ثم يتحقق التركيب، إنه صيغة تحول الموضوع (الفريضة) إلى ذات (النفي) وتحوّل الذات إلى موضوع (هو نفي النفي). وهو المركب منهما، وهو هنا إتحاد الضدين. وهذا أحد أشكال الجدل، حيث تتحقق وحدة الفكر/ الفعل والموضوع لتشكل مركباً موحداً فاعلاً، هو غير الفكر/الفعل، وغير الموضوع لكنه مركبّ من مكوّناتهما. في الجدل البسيط سنلاحظ إن الذات هي نفي

للموضوع والموضوع نفي للذات، دون أن يحدث التركيب، نتيجة كون الفكر الذي ينفي الموضوع (الواقع) ليس مطابقاً له، وبهذا يكون الفعل مقحماً على الموضوع، مما لا يسمح بتحقق التركيب. والواقع ينتج هذا الجدل، إن صراع الطبقات في الصيرورة التاريخية كان يفضي إلى الدمار، حيث يقود التناقض، ليس إلى تحقق نفي النفي، بل إلى نفي الطرفين، وهذا شكل آخر للجدل.

وغالباً ما كان يفهم الجدل في صيغته المبسطة، ليعتبر أنه النفي فقط، مما كان ينشئ جدلاً عاجزاً ولاشك في أن التبسيط في الفهم، بتحويل النظريات إلى بضع أفكار بسيطة، هو الذي أنتج هذا الفهم للجدل، وهنا كانت الدوغما هي المظهر الرئيسي للفكر. فمثلاً إذا درسنا التناقض: برجوازية/بروليتاريا، سنلاحظ أن الفهم المبسط كان يعتبر أن نفي النفي هو انتصار البروليتاريا، بينما هذا هو النفي، فالبرجوازية هي الفريضة، والبروليتاريا هي النفي، وهذا يطرح السؤال: ما نفي النفي؟ ما المركب منهما؟ لاشك في أن تحديد نفي النفي بالمركب، مسألة هامة، لأنها تشير إلى أن نفي النفي ليس الواقع (البرجوازية هنا) ولا الحلم (البروليتاريا هنا)، بل هو مركب من هذا وذاك. وانتصار البروليتاريا هو أحد عناصر هذا المركب، لاشك في ذلك، لكن ما العناصر الأخرى؟ هنا نعود إلى ما قلناه حول المثال والواقع، حيث «يكتشف الثوريين عادة أن الثورة المنتصرة، هي ليست الثورة التي حلموا بها»، بالضبط لأن المركب ليس هو حلمهم «الصافي» (النقي) بل هو مركب من حلمهم ومن الواقع. لكن هذا المركب، حالما يتحقق، سيتطور عبر التراكم وصولاً إلى الحلم (المثال) حينها يتحوّل إلى فريضة، تفرض تحقق النفي. وهو ما يؤكد ضرورة تحقق التراكم لنشوء الفريضة، كما لتحقق النفي ونفي النفي. وإذا

كـان نشـوء الفريضـة يحتـاج إلـى التـراكم عبـر الـزمن، وكـذلك نفيها، فإن نفي النفـي هو اللحظـة التاليـة لتحقق النفـي، لنلاحظ بأن الصيرورة الواقعية، حيث يكون طرفا التنـاقض جزءاً منـهـا، مظهـراً لجوهرهـا. وحيـث تـدفع باتجـاه احتـداد التضـاد بينهمـا، ومن ثم حسمه، تقرر المركب (نفـي النفـي)، لـيس فـي مصلحة النفي تماماً، ولا على الضد من الفريضـة تمامـاً أيضـاً، بـل تبقـى مـن الفريضـة مـا لا يسـتطيع الواقـع تجـاوزه(نفيـه)، وتقبـل مـن النفـي مـا يمكـن للواقـع أن يسـتوعبه. هنـا بالضبط ينكسـر حلـم الثوريين حينما يعتقدون بأن حلمهم يمكن أن يصبح هو الواقع.

الصيرورة، إذن، تفرض منطقها، وانطلاقاً من ذلك يتكسّر كل مـا هـو «وهمـي». لكـن الصـيرورة، أيضـاً، تتـابع مسـارها، لكـن هذه المرة عبر التراكم، ليتحقق ما بدا أنـه «وهمياً»، وهـذه هـي المسـافة بـين انتصـار المثـال وتحققـه. فـأولاً يتحقـق مـا هـو جـوهري فـي المثـال، ومـن ثـم يكتمـل تحققـه. وهـذه هـي صيغة الجدل المركبّ (المكتمل).

لكن هـذا الجـدل المركـبّ (المكتمـل) لـيس بسـيطاً أيضـاً، وهنـا أشير إلى زاوية أخرى، غيـر التـي أشـرت إليـهـا للتـو. فـالنفي ذو صـيغتين: سـلبية وإيجابيـة، أقصـد بالصـيغة السـلبية، أن يكـون النفـي يحمـل ممكنـاً أدنـى فـي المسـتوى مـن الفريضـة، وهـذا الممكن هو الدمار الذي أشرت إليه سابقاً، حيث لا انتصار لأحد طرفي التنـاقض، بل هزيمة لهما معاً، أو صيغة أقل مستوى فـي التطور من الفريضة. وأقصد بالصيغة الإيجابية، عكس ذلك، أي أن يكـون صـيغة أعلـى فـي المسـتوى مـن الفريضـة. فمـثلاً عبّـر تفكك الإمبراطورية العربية الإسلامية، عن النفـي السلبي، حيث تحقـق الـدمار، كمـا عبّـر انهيـار الاشـتراكية و«انتصـار» الرأسمالية عن النفي السلبي، المحدّد بانتصار نمط أدنـى، بينمـا

مثـل انتصـار الرأسـمالية، والاشـتراكية عـن النفـي الإيجـابي، المحدد بانتصار نمط أعلى، وبالتـالي فإن النفـي الإيجابي يحمل مثـالاً، ينطلـق مـن مثـال، أمـا النفـي السـلبي فـلا مثـال لـه. لهـذا نلاحظ أنه في النفي السلبي يكون نفي النفي في الغالب أدنى من الفريضــة، وأعلـــى مـــن النفـــي، لهـــذا جــاءت الإمبراطوريـــة العثمانيــة، فـــي تكوينهـــا، أدنـــى مـــن الإمبراطوريـــة العربيـــة الإسلامية، وأعلى من الدمار التالي لها. أما في النفي الإيجابي، فيكـون نفـي النفـي فـي الغالـب أعلـى مـن الفريضـة، وأدنـى مـن النفي.

والسـؤال هنـــا: أيّ مـــن العناصـــر يركّـــب نفـــي النفـــي مـــن النقيضين؟

أشـرت سـابقاً إلـى صـيغة «اتحـاد الضـدين»، وهـي صـيغة لتحقق نفي النفي، وهنا، كما في المثـال السابق فإن نفـي النفـي هو تركيب يقوم علـى أسـاس «دمـج» يحـدث تعديلاً فـي الفكـر وفي الواقـع، في الذات وفـي الموضوع. ينفـي عن الفكـر طابعـه التجريـــدي (النظـــري الفلســـفي)، وينفـــي عـــن الواقـــع فكـــره «الإيديولوجي»، حيث يتحول «العدم» إلى وجود، والعفوية إلى تنظيم، لكن «اتحـاد الضدين» يمكن أن يأخذ أشكالاً أخرى، فمثلاً تحقـق «اتحـاد الضـدين» فـي الثـورة البرجوازيـة فـي بريطانيـا حيـث حـلّ التنـاقض بـين البرجوازيـة والإقطـاع، باتحـادهمـا فـي طبقـة، لكـن علـى أسـاس تحقيـق مـا دعت إليـه البرجوازيـة، أي الرأسمالية، لكن السلطة ظلّت «إقطاعيـة» (الملكيـة). وسنلاحظ «اتحـاد الضـدين» فـي علاقـة الطبقـة العاملـة بالبرجوازيـة فـي أوروبا، حيث أفضى التناقض بينهمـا (وهو سمة القرن التاسع عشر) إلى إتحادهما، ليتشكل المركب من قبول الطبقـة العاملـة بالنظـــام الرأســـمالي، وبالتـــالي «انـــدماجها» فيـــه، وقبـــول

البرجوازية باستغلال أقل للطبقة العاملة يحسّن من وضعها.
في صيغة «نفي الطرفين»، فإن المركبّ هو سلبهما، فمثلاً كان هذا المركب بعد انهيار الإمبراطورية العربية الإسلامية هو انكفاء الاقتصاد السلعي إلى اقتصاد طبيعي (وهنا تقلّص دور النقد، انهيار الحرف والزراعة. وبالتالي التجارة)، تفكك الدولة المركزية، الفوضى، وبالتالي حلّت مسألة الاستغلال الطبقي، بالعودة إلى الاقتصاد الطبيعي، وسطوة الدولة بالفوضى، لذا فالمركب هنا مركبّ سلبي (انكفائي - ارتدادي)، أما في الصيغة الأخرى للنفي السلبي، التي هي صيغة انكفائية، لكنها لا تفضي إلى الدمار، فإن المركبّ، يتكوّن من جوهر الفريضة وشكل النمط الأدنى، ولقد أشرت إلى ذلك سابقاً حينما تحدثت عن المثال والواقع ومثالها الثورة الفرنسية والارتداد إلى الملكية، والاشتراكية والارتداد إلى الرأسمالية، وفي كلتا الحالتين، ظل النمط الاقتصادي المسيطر قائماً ولكن تغيرت طبيعة السلطة (من جمهورية إلى ملكية في فرنسا، ومن اشتراكية إلى رأسمالية في روسيا)، وربما نشأ هذا التركيب نتيجة تطرف في تحقيق «المثال»، يفرض تحقق «ردة»، لكي يتحقق النفي من جديد، ومن ثمّ يتحقق تركيب جديد تفرضه ممكنات الواقع، وهو ما حدث في فرنسا بعودة الجمهورية (لكن الاستبدادية) وهو ما سيحدث في روسيا بعودة الاشتراكية (لكن الديمقراطية).
في صيغة «النفي الإيجابي»، سنلاحظ تعدداً في الممكنات. وبالتالي فإن نفي النفي لا يحمل شكلاً واحداً بل هناك عدة خيارات (ممكنات). ويعتمد ذلك على ماهية العناصر المندمجة من كل من الفريضة والنفي معاً، هناك إذن، عدة احتمالات للمركبّ، يعتمد تحققّ أحدها على تحقق التراكم في مجمل العناصر وبالتالي تحقق تراكم أعلى في عنصر على آخر. فإذا كانت الفريضة ذو شكل

وجوهر، والنفي ذو شكل وجوهر أيضاً، فإن المركبّ (نفي النفي) يمكن أن يتكون من إتحاد جوهر النفي وشكل الفريضة، أو من شكل النفي وجوهر الفريضة، أو حتى من شكل النفي والفريضة أو من جوهرهما معاً. والمحدد لتحقق أيٍّ منها هو -كما أشرت- طبيعة التراكمات في مجمل العناصر، لتحديد أيها يفضي إلى تحقق التغيّر النوعي، وبالتالي، وعلى ضوء التطور الواقعي المتحقق عبر التراكم، أي العناصر هي الفاعلة، لتكون، من ثمّ، جزءاً من المركبّ. فإذا أخذنا وضع روسيا الآن سنلاحظ أن الممكنات متعددة، وهي اتحاد جوهر الفريضة (الاشتراكية) وشكل النفي (الديمقراطية الرأسمالية)، وبالتالي يكون المركبّ هو الديمقراطية الاشتراكية. أو إتحاد شكل الفريضة (النظام الشمولي) وجوهر النفي (الرأسمالية)، وبالتالي يكون المركبّ هو الرأسمالية الاستبدادية، أو اتحاد شكل الفريضة (وهو هنا صيغة اشتراكية ما) وجوهر النفي (الرأسمالية) ليكون المركبّ هو الاشتراكية الديمقراطية. أو اتحاد شكل الفريضة (الاستبداد) وشكل النفي (الطابع الطفيلي للرأسمال)، ليكون المركبّ، رأسمالية استبدادية تابعة. لكن سنلاحظ مثلاً أن الأساس الصناعي للرأسمالية (بتحول الصناعة إلى ملكية خاصة) مفقود، (عكس ما حدث في بعض دول أوروبا الشرقية)، مما يسمح بأن نشطب ممكنين (خيارين)! الرأسمالية الاستبدادية، والاشتراكية الديمقراطية. ليصبح الخيار هو: الاشتراكية أو البربرية. والحسم في انتصار أي منهما ويعتمد على تحقق تراكم في الوعي الشعبي، وبشكل أعم دور الذات، واندماجها بالموضوع. الاشتراكية كحركة بالشعب، هذا التراكم يفضي إلى انتصار الخيار الأول. وإذا كنت أشرت هنا إلى الصيرورة الخاصة، فإنها صيرورة خاصة بروسيا، لكنها لا تنطلق من الوضع الروسي وحده، بل تنطلق من كونها جزء من صيرورة

عامة (عالمية). وهنا ينعكس تأثير العام على الخاص، عبر تأثير سيادة الإمبريالية على إمكانات تحول الصناعة في روسيا من كونها ملك الدولة إلى ملكية خاصة مع بقائها قوة الإنتاج الأساسية، والتأثير هنا سلبي، بمعنى أنه «يمنع» هذا التحول، نتيجة ميل قوانين الاقتصاد الإمبريالي إلى «تنمية» الاقتصاد الطفيلي، وليس الاقتصاد المنتج، مما يسهم في أن يكون الخيار هو: الاشتراكية أو البربرية.

في تطور الرأسمالية، سنلاحظ تعدد الخيارات (الممكنات)، فتطور بريطانيا أحد هذه الخيارات، وتطور فرنسا خيار آخر، وتطور ألمانيا خيار ثالث.

هنا سنلاحظ بأن للشكل في الفريضة والنفي عدة مظاهر، أما الجوهر فله مظهر واحد. هذا ما لاحظناه في وضع روسيا، وسنلاحظه في تعدد خيارات التطور الرأسمالي، ففي بريطانيا إتحد الضدان، وكان المركب هو: الاقتصاد الرأسمالي، وسلطة إقطاعية. (وهنا الشكل بمختلف مظاهره هو الذي أصبح جزءاً من المركب). وفي فرنسا تحقق نفي «مطلق»، حيث كان المركبّ هو شكل وجوهر الرأسمالية (الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية)، ثم نفيت الديمقراطية لمصلحة الاستبداد. لكن هذا المركب أفضى إلى ردّة، بعودة الملكية، التي حملت شكل الماضي وجوهر النفي، ليتكون المركبّ من جديد بانتصار رأسمالية استبدادية. أما في ألمانيا، فقد تشكل المركبّ من سلطة إقطاعية (الشكل)، واقتصاد رأسمالي (الجوهر) حيث سعت السلطة الإقطاعية لفتح المجال لتطور الرأسمالية.

5- يجب أن نلاحظ تشابك القوانين الثلاث حيث لا يفعل كل منها على حدة، بل أنها تفعل بشكل متكامل. فكما لاحظنا، في التراكم هناك فِعل للجدل (تراكم /لا تراكم/ تراكم أعلى) وفي

الجدل فِعل للتراكم. وفي التناقض فِعل للتراكم (تحوّل التناقض الثانوي إلى تناقض أساسي مثلاً)، حيث أن التناقض يتحوّل إلى تناقض أشد، عبر التراكم، ومن ثم يتحقق النفي ونفي النفي. لهذا ألاحظ أنه، في التناقض تراكم، وفي التراكم جدل، وفي الجدل تناقض وتراكم معاً.

الحرفة، مثلاً تتطور عبر التراكم، لكنها تنفى (اللا حرفة)، والمركبّ هو الخبرة (الفكر). والخبرة (الفكر) تنفي بنشوء الحرفة، والمركبّ حرفة مطورة. وعبر التراكم يتحقق التغير النوعي، بنشوء الصناعة، التي تتطور عبر التراكم. والصناعة تنفى بدمارها (اللا صناعة)، والمركبّ هو أيضاً الخبرة (الفكر). والخبرة (الفكر) يمكن أن تنفى بتحولها إلى صناعة... وهكذا.

والتراكم تطور لكن الصيرورة ليست تراكماً متتالياً، بل هناك قفزات، هذه القفزات هي نفي النفي. لكن هنا سنلاحظ أن القفزات هي لحظة التقاء تحوّل التراكم إلى تغيّر نوعي وتحقق النفي ونفي النفي. والتحوّل في المجتمعات يفترض تحقق تراكماً في التناقض المهيمن يفضي إلى تحقق تغير نوعي في النفي، يؤهّله نفي الفريضة، والتراكم في الفريضة ونفيها يشكّلان المركبّ، لهذا فإن التناقض لا يقود ضرورة إلى نفي النفي، وبالتالي فإن الفريضة، لا تفضي ميكانيكياً، إلى النفي ونفي النفي، بل يمكن أن تفضي إلى نفي الطرفين (الدمار). والذي يفرض نفي النفي (المركب)، هو تحقق تراكم يصل إلى مرحلة تحقق التغير النوعي. وبالتالي فإن تحقق المركبّ، لا يتم، إلا باتحاد التناقض والتغير النوعي لهذا فإن وعي التراكم أساسي هنا.

والتراكم أساسي أيضاً، في تحول الصيرورة الخاصة إلى صيرورة عامة. بمعنى تحول صيرورة خاصة بمجتمع معيّن، إلى صيرورة التاريخ. والتراكم هنا يخص وسائل الإنتاج بالأساس.

لكنـه يخـصّ مجمـل العناصـر أيضـاً. فقـد أصـبحت الزراعـة وسـيلة إنتـاج أساسية في مجتمع معيّن، لكن الأرض كوسيلة إنتـاج أسست لمرحلــة جديــدة فــي التطــور التــاريخي العــام، وبهــذا أصــبحت الصـيرورة الخاصــة لمجتمــع معـين جـزء مـن الصـيرورة العامــة للتاريخ. والحرف كذلك، حيث أفضى التراكم إلى تطورهـا، بتحولهـا إلـى صـناعة، لتصبح الصـناعة وسيلة الإنتـاج الأساسية، فأسست لمرحلــة جديـدة، ورغـم أن هـذا التحـوّل خـاص بصيرورة مجتمـع معين، فقد أصبح جـزءاً مـن الصـيرورة التاريخيـة. وبالتـالي فمـا أقصده بالصيرورة العامة، ليس صيرورة مجرّدة، مقابل الصيرورة الخاصــة (الصيرورة المجرّدة، أسميتها صيرورة ذهنيـة)، بـل هـي تحـول الصـيرورة الخاصــة فـي ظـرف محـدد إلـى صـيرورة عامــة، صيرورة تحكم مسار التاريخ فـي لحظتهـا. مسـار التـاريخ، إذن، هـو عبارة عن صيرورات خاصة متحوّلة إلى صيرورة عامة.

وهـذا مـا يجعـل مسـار التـاريخ مسـتقيماً، (ارتقـائيـاً، متصـاعداً)، بينمـا يجعـل المسـار الخـاص متعرجـاً. التـاريخ يسـير إلـى أمـام دائماً، أم المشـخّص فيسير بشكل متعرج، وربمـا كانـت الثنائيـة التـي ينتجهـا هـي: التطور/ الدمار. هـذا مـا يوضـحه، علـى الأقل، تاريخ ما قبل الرأسمالية.

حيـث كـان الصـيرورة الخاصــة المتحوّلــة إلـى صـيرورة عامــة، تفضـي إلـى الانهيـار، ولـيس إلـى ارتقـاء أعلـى، الـذي كـان يتحقـق، عبـر تحـوّل صـيرورة خاصــة أخـرى إلـى صـيرورة عامــة، لتعـود فتنهار من جديد، وهكذا... لكن في كل الحـالات كـان مسـار التـاريخ ارتقائيـاً، تصـاعدياً. وبهـذا فقـد كانـت الصـيرورة الخاصـة، بمجتمـع معين، تتحوّل إلى صيرورة عامـة، ومـن ثـم تنهـار، مفسـحة المجـال لصـيرورة خاصــة أخـرى، لتتحـول إلـى صـيرورة عامـة، ومـن ثـم تنـهار، وهنـا ألاحظ بأن الصيرورة العامة تفرض نفسها علـى مجمـل

الصيرورات الخاصة. لتؤسس لعملية مزدوجة: حيث تبلور على صعيد الفكر النزوع نحو الارتقاء، بتمثل الصيرورة العامة، استيعاب تقنيتها وخبرتها، وفكرها، من جهة، وحيث، من جهة أخرى، تؤثر سلباً على تطورها، بحيث تعمل على منع الارتقاء، وإلحاقها بها. وهنا أشير إلى أن النمط المتكوّن عبر الصيرورة، في مجتمع معين، ينفي إمكانية تحققه في مجتمع آخر، وهو يلغي هذه الإمكانية، لهذا يكون عنصر سلب في الصيرورة الخاصة ليصبح هدف الصيرورة الخاصة تدمير النمط الذي أسسته الصيرورة العامة، لأن تحولها إلى صيرورة عامة يفترض تحقق هذا النفي (مثلاً الحروب الصليبية التي هدفت، بالأساس، إلى نفي النمط السائد في المجتمع العربي الإسلامي، من أجل تحقيقه في أوروبا)، أن تحول الصيرورة الخاصة إلى صيرورة عامة، يفترض إذن، نفي الصيرورة العامة. وهذا شكل تناقض بين الخاص والعام، حيث أن تحول الخاص إلى عام يفترض نفي العام، وهو التناقض بين «القومي» و«العالمي». عبر تحوّل «العالمي» إلى عنصر من عناصر الصيرورة الخاصة، يتخذ أشكالاً مختلفة، منها الغزو والحرب، ومنها الضغط والحصار، ومنها النهب الاقتصادي، وفي كل ذلك يتموضع داخلياً عبر طبقات أو علاقات.

6ـ الصيرورة الخاصة تفعل ضمن بنية تتكون من جملة العناصر، التي تحدّد عادة في مستويات أربع هي: الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية وهو أساس، و«العنصر الحاسم في التحليل الأخير»، والعلاقات الاجتماعية (الطبقات)، والفكر (الأيديولوجية) والسياسة (الدولة والأحزاب). وهذه المستويات الأربع تُجمل في مستويين هما: البنية التحتية (الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية)، والبنية الفوقية (الدولة والأيديولوجية). وهنا المستوى الأول هو أساس، والثاني انعكاس له، لكن هذا التحديد لا يعني أنه المستوى

الأول هو المؤثر والفاعل الوحيد، وأن البنية الفوقية، بالتالي، منفعلة، على العكس، فإن الأساس هو محدد فِعل مختلف العناصر، كما أسلفت، فالمحدد ليس الفاعل دائماً، بل أنه يحدد فِعل مختلف العناصر بما فيها فِعله وفِعل البنية الفوقية. لهذا يمكن أن تلعب الدولة أو الأيديولوجية دوراً حاسماً في لحظة ما، ويمكن أن يكون للاقتصاد أو الطبقات الدور الحاسم في لحظة أخرى. وضمن هذه المستويات سنلاحظ وجود عناصر فرعية، وبالتالي تنوعاً (تعدداً)، يفضي عدم الانتباه إليه إلى تشوش في التحليل. ولعل إعطاء هذه المستويات «سمات محددة»، أحادية كان يفضي إلى الخطل. فمثلاً، في الاقتصاد، يجب ملاحظة تعدد وسائل الإنتاج، والوسيلة التي يتمركز فيها الرأسمال، وطبيعة نشاط الرأسمالي (الرأسمال الطفيلي مثلاً). وطبيعة الدورة الاقتصادية. وفي المجتمع، يجب ملاحظة ليس الانقسام الطبقي فقط، بل والانقسام «الاجتماعي» والاثني...الخ. كما يجب ملاحظة ما هو مهمل (مثلاً التهميش الاجتماعي)، بمعنى أن هذا التحديد للمستويات لا يستنفذ الواقع المشخص.

إن تحوّل الصيرورة الخاصة إلى صيرورة عامة، يفضي إلى تعميم البنية. هذا التعميم، لا يقود إلى خلق «عالم على صورتها ومثالها»[3] بالضرورة بل يقود إلى تكييف الصيرورات الخاصة لمقتضى الصيرورة العامة. هذه العملية تفضي إلى انغلاق هذه الصيرورات الخاصة أو اندماجها، وفي كلتا الحالتين تقع تحت تأثير الصيرورة العامة. ويصبح هذا التأثير جزءاً (عنصراً) في الصيرورات الخاصة بكيفيات شتى.

وإذا كانت الصيرورة تفعل ضمن بنية، فإنها تتحقق ضمن بنية أيضاً، وهذا يوضح طبيعة «تقسيم» المثال إلى مظهر وجوهر (شكل ومضمون). فالبنية ذاتها «منقسمة» إلى مظهر وجوهر

(شكل ومضمون)، حيث أن البنية الفوقية هي مظهر البنية التحتية، لهذا حينما تحدثت عن التركيب (نفي النفي) تحدثت عن ذلك. فالجوهر إذن هو الاقتصاد (وسائل الإنتاج، العلاقات الاقتصادية، علاقات الإنتاج، أي علاقات مالك/ منتج، منتج/ مستهلك) والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ على أساسه (الطبقات) والمظهر هو الدولة، الأيديولوجية (الفكر، القانون، الدين...). في هذه الحالة ستكون ممكنات التركيب (نفي النفي)، هي ممكنين فقط، لأن الصيرورة تفرض تقدماً في أحد العناصر (على الأقل)، ولأن التركيب هو توحيد عناصر من الفريضة والنفي، وبالتالي ليس من الممكن توحيد ذات العنصر منهما (الاقتصاد مثلاً) ولذا فالتركيب هو شكل الفريضة وجوهر النفي أو العكس فقط.

لكن إذا أدخلنا مفهوم شكل / مضمون فستبدو الممكنات أكبر، حيث أن لكل من المظهر والجوهر، شكل ومضمون. فالاقتصاد له شكل ومضمون، مثلاً علاقة مالك منتج (المسماة علاقات الإنتاج، مقابل قوى الإنتاج، التي هي وسائل الإنتاج والمنتج)، وهي شكل لقوى الإنتاج، والعلاقات الاقتصادية. لها شكل هو طبيعة التبادل (نقدي/ عيني)، ومضمون، الذي هو المنتوج/ الوسيط/ المستهلك. والأيديولوجية ذو شكل ومضمون (الأفكار وشكل التعبير عنها). طبعاً يمكن القول أن هذا التقسيم يمكن أن يسمى المظهر والجوهر، بدل الشكل المضمون، لكن ربما كان هذا التمييز ضرورياً من الناحية الإجرائية، ولهذا سأعتمه، وإذا كان التركيب في الصيغة السابقة هو تركيب بنى (البنية التحتية والبنية الفوقية والعكس)، فإنه في هذه الصيغة تركيب في العناصر نفسها. وهنا فإن التركيب هو «متغير» في بنية كاملة (التحتية والفوقية معاً) مثلاً في الاقتصاد حيث يمكن أن يتحقق التركيب من وسيلة الإنتاج الجديدة (النفي) وعلاقات الإنتاج القديمة (الفريضة) (مثل

بريطانيا، ألمانيا)، أو يتحقق التركيب في العلاقات الاقتصادية، من وسيلة الإنتاج الجديدة (الفريضة) والتبادل العيني (أوروبا القرون الوسطى). وكذلك يمكن أن يتحقق ذلك في الأيديولوجية، بتركيب شكل أيديولوجيا قديمة ومضمون أيديولوجيا حديثة أو العكس (وهنا يقع تشكّل الاشتراكية الديمقراطية)، أو يتحقق في الدولة (شكل قديم ومضمون حديث والعكس) ولعل «اتحاد الضدين» يتحقق ضمن هذه الصيغة الأخيرة، حيث يتحقق هذا الاتحاد بتغيير الشكل، مثلاً بريطانيا، حيث تحقق اتحاد الطبقتين المتناقضتين عبر تحويل شكل العلاقات الاقتصادية في الزراعة، وقبول البرجوازية بالأيديولوجية الإقطاعية (مع تحويلها أيضاً)، وبالسلطة الإقطاعية (مع تحويلها كذلك)،

وبهذا فإن ممكنات الصيرورة متعددة، وتحديدها لا يخضع لمنطق صوري (شكلي) بل لتحليل عميق للواقع.

بصدد نفي النفي

بخصوص مقولة: الفريضة، السلب، التركيب في الجدل

يؤكد هيغل أن التركيب هو الفريضة متضمنة في جوفها السلب، وبالتالي فهي ليست الفريضة، والفريضة في الوقت نفسه، وهي لذلك أكثر غنى، وهنا لا نلاحظ أية دائرية، بل ارتقاءً، لكنه مستند إلى الفريضة، ليبدو أنه تراكم في الفريضة.
السؤال هنا: هل أن المقولة هذه تحدد خياراً وحيداً (وبالتالي حتمياً)؟ بمعنى! هل أن التراكم يتحقق في الفريضة فقط؟ أشرت إلى أن هذه العملية تحتوى احتمالات، ولا تحدد احتمالاً واحداً، فهل هذا صحيح؟ انطلاقاً من هيغل سيكون تصوري خاطئاً، لكن المسألة تتعلق بالأساس، بتحديد الفريضة. بمعنى أن نقطة البدء حاسمة هنا، وبالتالي فالسؤال هو كيف يمكن أن نحدد الفريضة؟
لنتناول جدل: خير/ شر، فالشّر هو سلب الخير، ولنلاحظ أن التركيب يتمثل في الخير المتضمن الشر، بمعنى أن الخير المطلق هو مقولة مجردةٌ، وبالتالي لا وجود لها في الواقع، ما هو واقعي هو الخير المتضمن الشرَّ. لأن الخير لفرد (أو لفئة) يمكن أن يكون شراً لآخر (أو لفئة أخرى). لكن يمكن أن يكون الجدل معكوساً، أي جدل: شر/ خير، ليكون الخير هو سلب الشر، وبالتالي ليتحدد التركيب بالشر المتضمن خيراً. بمعنى أن ما هو شر لفرد (أو لفئة) هو خير لآخر (أو لفئة أخرى). هنا نلاحظ وجود احتمالين انطلاقاً من تحديد الفريضة (الخير أو الشر).
لكن حين نتناول الواقع، الذي هو أكثر غنى، وتعقيداً من مقولة بسيطة كالخير والشر، هل يختلف الوضع؟ بمعنى: هل أن تحديد الفريضة يقود حتماً إلى ارتقائها؟ وبالتالي هل نحن إزاء خيار وحيد؟
سنلاحظ مثلاً، أنه زمن ماركس، حيث كانت الرأسمالية بالكاد

تنشأ، اعتبر هو أن الاشتراكية هي الاحتمال الوحيد. بينما كانت قطاعات من الرأسمالية تطالب بالديمقراطية، وماركس نفسه تبنى هذه المطالب (الاقتراع العام مثلاً) انطلاقاً من أنها تفضي إلى انتصار الاشتراكية[4]. لكن الصيرورة الواقعية أنتجت تركيباً، انطلاقاً من أن الرأسمالية هي الفريضة. وهو التركيب الذي تبلور نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والقائم على رأسمالية متضمنة الديمقراطية، و(مطالب العمال) الاقتصادية (الأجر، شروط العمل، الضمان الاجتماعي، حق الاحتجاج والنشاط النقابي..).

وإذا ما دققنا بالمسألة سنلاحظ خطأ ماركس، بمعنى أن وعيه بالواقع كان «هشاً» حيث لم تكن الرأسمالية قد تبلورت بعد، وأن الصيرورة الواقعية كانت تفرض تبلورها، (أي انتصارها كنمط مسيطر). وهذا يعني أن «الرأسمالية التنافسية» هي الشكل الأولى للرأسمالية، حيث التنافس هو السمة المسيطرة من جهة، وحيث «الطابع القومي» لتموضعها من جهة أخرى لهذا كانت الفريضة (هذا الشكل الأولي) تنزع إلى نشوء التركيب (الاكتمال) القائم على العالمية من جهة، وعلى الاحتكار من جهة أخرى بمعنى، من جهة، القومي المتضمن العالمي، ومن جهة أخرى المنافسة المتضمنة الاحتكار، وهذا هو الشكل المركب للنمط الرأسمالي. لكن، في سياق هذه العملية، تضمنت الرأسمالية سلبها في المستوى السياسي (الدولة الديمقراطية) وفي المستوى الاجتماعي (مطالب العمال الاقتصادية). وكانت عالمية النمط هي أساس هذا التضمن في المراكز (أي في الإطار القومي). حيث أنها أسست لاستبدال فائض القيمة المطلق بفائض القيمة النسبي في المراكز، وبالتالي أسست لـ «انتصار» الديمقراطية. من هنا سنلاحظ أن بعض تفسيرات بيرنشتاين وكاوتسكي كانت تتضمن

قدر من الصحة، وأقصد التفسيرات التي تتعلق بآليات تطور الرأسمالية[5]. لكن من جهة أخرى، سنلاحظ أهمية تصور ماركس (النسبية)، حيث أن تبلور سلب الرأسمالية (أي الاشتراكية) كان يفضي، بالضرورة، إلى تضمن الرأسمالية المكتملة (المركب) عناصر منه (أي من الاشتراكية، وبالتحديد فيما يتعلق بالأجر، شروط العمل، الضمان، وحق النقابات). واقصد هنا، أن تبلور السلب ضروري، وهي الفكرة التي ألح عليها غرامشي[6]، بمعنى أن تبلور النقيضين ضروري لكي تتخذ الضرورة الواقعية مساراً يتضمن السلب، أي أن، على العكس من ذلك، عدم تبلور السلب لا يفضي إلى تضمين (عناصر منه) في المركبّ.

سألاحظ هنا أن فعل هذه المقولة في واقع معقد، يقود ليس إلى أن يتضمن التركيب محمل عناصر الفريضة والسلب، بل يتضمن عناصر جوهرية منهما، بمعنى أنه اتحاد العناصر الجوهرية في كل منهما، وبالتالي (إسقاط) العناصر غير الجوهرية. وستبدو هذه مسألة معقدة على صعيد المعرفة، فكيف يمكن تحديد الجوهري وغير الجوهري؟ واقصد بالمعقدة، أن الوعي الفردي يمكن ألا يحيط بها، كما الفريضة. فماركس اعتبر أن الرأسمالية قد اكتملت لهذا إستوجب سلبها، بينما أبان الواقع أن معلومات ماركس كانت ناقصة حيث لم يكن قد اكتمل النمط الرأسمالي. وكذلك فإن تحديد لجوهري وغير الجوهري في السلب (أي الاشتراكية) كان صعباً، لأن ماركس كان سيجيب بأنه إلغاء الملكية الخاصة بينما أظهر الواقع أن الجوهري هو المطالب العمالية الاقتصادية بالتحديد، حيث لم يكن الوعي العمالي قد «تشربّ» إلغاء الملكية الخاصة، وتحقيق الاشتراكية، وبالتالي فما تضمنه التركيب هو «المطالب الواقعية»، وليس «أحلام» بعض المثقفين، لهذا فما هو واقعي هو «الجوهري» الذي يُتضمن في المركب، وفي هذا الإطار تخلت

الرأسمالية عن فائض القيمة المطلق لمصلحة فائض القيمة النسبي، لأن هذه الخطوة ضرورية لتحقيق التركيب.

ثورة أكتوبر في روسيا، قامت على عكس ذلك، حيث تحقق التركيب في إطار الاشتراكية. فقد انتصر السلب (أي الاشتراكية)، ولقد انتصر لأن إمكانية التركيب في إطار الرأسمالية باتت مستحيلة (خارج المراكز) نتيجة تحول الرأسمالية إلى نمط عالمي، وبالتالي «يمنع» إمكانية تطور الرأسمالية من شكلها الأوّلي (البسيط) إلى شكلها المكتمل. فهذا الشكل المكتمل يفترض تحوّل «النمط القومي» (أي البادئ في الشكل قومياً) إلى نمط عالمي، لهذا لا تجد التناقضات الداخلية (القومية) حلاً لها إلا في صيغه تحقّق السلب لكن، هنا، يصبح السلب هو الفريضة، ليتحقق التركيب، المتمثل في السلب (المتحوّل إلى فريضة) متضمناً الفريضة (المتحوّلة إلى سلب). بمعنى أن التركيب هو تحقق التصنيع والتحديث في إطار سيادة نمط اقتصادي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة، وهو هنا يتضمن تحقيق المطالب العمالية الاقتصادية (الأجر، شروط العمل، الضمان). والتصنيع هو العنصر الجوهري في الرأسمالية المتضمن في الاشتراكية ، وتحققه يفترض وجود فائض القيمة النسبي أيضاً (لكن المتحول إلى صناعة).

الاشتراكية هنا تعيد إنتاج التطور الصناعي، لكن في صيغة جديدة، فرضها (كما أشرت) عالمية النمط الرأسمالي (أي اكتماله). لكن هذه الصيغة لا تكرر النمط الرأسمالي بل تؤسس لنشوء نمط جديد، لكنه يتضمن عناصر من النمط الرأسمالي بالضرورة، وبالتالي يتضمن تناقضه الذاتي لهذا فإن هذا التركيب المتحوّل إلى فريضة، يؤسس لنشوء السلب. وكما لاحظنا، في التجربة الاشتراكية، أفضى تطور الصناعة، إلى نشوء الميل الديمقراطي

من جهة، والميل الرأسمالي من جهة أخرى. ولقد كانا متحدين حيناً متمايزين حيناً آخر، ومن ثم تحقق السلب (أي انتصار الرأسمالية والديمقراطية). والسؤال المطروح الآن يتمثل في: هل أن الاشتراكية هي الفريضة، وبالتالي ستكون الاشتراكية هي أساس التركيب متضمناً عناصر من السلب (وهنا الديمقراطية)؟ أو ستحول السلب إلى فريضة (الرأسمالية)، ولتكون الاشتراكية هي السلب، وبالتالي ينشأ التركيب في إطار رأسمالي متضمناً عناصر «اشتراكية»؟ إننا إذن، إزاء احتمالين (يمكن أن يصبحا أربعة إذا ما أدخلنا مقولة مظهر/ جوهر)، لكنني أشرت إلى أن التركيب يتضمن ما هو جوهري في الواقع.

إن ما هو جوهري، أولاً، هو الصناعة، وهي التي أسست لنشوء السلب، لكن هل يستطيع التركيب، انطلاقاً من تحوّل السلب إلى فريضة، أن يتضمن الصناعة؟ لقد أسست الحاجة الموضوعية لنشوء الصناعة لتحقيق السلب الأول (أي الاشتراكية)، وأسس نشوؤها لتحقق السلب الثاني (أي الرأسمالية). لهذا فإن تحول السلب الثاني إلى فريضة، وبالتالي نشوء التركيب على أساسها، يفرض موضوعياً أن تبقى الصناعة هي أساس التكوين، وهذا يعني تحوّلها إلى فروع للشركات الاحتكارية العالمية. انطلاقاً من ضبط نشاطها في المراكز، أو الخيارين معاً. لكن سنلاحظ أن الرأسمال المحلي يتخذ طابعاً «كمبرادورياً»، ولا يميل إلى التحوّل إلى رأسمال صناعي (إضافة إلى آليات النهب التي يتبعها ـ السوق السوداء، المافيا، .... ـ) والشركات الاحتكارية تهدف إلى السيطرة على المواد الأولية من جهة، وإلى فتح سوق جديد من جهة أخرى. الأمر الذي يعني إلغاء إمكانية تشكّل نمط رأسمالي مركزي، لا داخلياً، ولا عالمياً عبر الاندماج في المراكز. حتى لو افترضنا إمكانية تشكل نمط رأسمالي في الإطار القومي، فإن عالمية النمط

الرأسمالي سوف تدّمر إمكانية تحوّله إلى نمط عالمي، وأقصد هنا أن مقدرة السلب هذا على التحوّل إلى فريضة، تقود إلى تركيب يرتبط بإمكانية الإبقاء على سيادة فائض القيمة النسبي (الذي يعني أجر مرتفع، وشروط عمل أفضل، وضمان...) يفترض أن تبقى الصناعة هي قوة الإنتاج الأساسية، وأن يتوسع السوق عالمياً، بما يجعل الرأسمالية قادرة على التخلي عن فائض القيمة المطلق، وسيادة فائض القيمة النسبي. والتشكل في إطار قومي يمنع ذلك من جهة، كما أن التحوّل إلى نمط عالمي (عبر الاندماج بالنمط الرأسمالي العالمي، من موقع المراكز)، مستحيل، نتيجة الهيمنة المسبقة على الأسواق العالمية من قبل الرأسمالية الأمير كية / اليابانية/ الأوروبية، من جهة، ونتيجة لا تكافؤ المنافسة بين الطرفين من جهة أخرى. لهذا، كما اشرنا سابقاً، فإن الرأسمال القومي يتشكل في إطار كمبرادوري، وليس في إطار صناعي. وبالتالي فإن المآل المطروح هو التطريف. والتطريف هو الذي أفضى - بالأساس - إلى انتصار الاشتراكية. بمعنى أن السلب (المتحول إلى فريضة) غير قادر على تحقيق تركيب أرقى من الفريضة (الاشتراكية) المتحوّلة إلى سلب. بل أن «التركيب» المتحقق يقوم على تدمير العناصر الجوهرية لكل من الفريضة والسلب (الصناعة، والمطالب العمالية). وهو ما أسمية: البربرية.

لهذا تبدو الاشتراكية هي الفريضة (المحقّقة للتصنيع والمطالب العمالية). وأن العنصر الجوهري في سلبها، هو الديمقراطية، حيث يمكن تشكيل التركيب في إطار الاشتراكية، المتضمنة للديمقراطية. لهذا في أطار الاحتمالات، يبدو هذا الاحتمال هو الاحتمال الموضوعي، وبالتالي فإن الخيار هو بين: الاشتراكية أو البربرية، والمحدِّد هو، كما أشرت سابقاً، تبلور النقيضين، وهنا تبلور الخيار الاشتراكي في الفكر وفي الواقع، وبالتالي مقدرته الواقعية، وأنا

أشـير هنــا إلــى أن نشـوء التركيـب لـيس مسـألة ميكانيكيـة، لـيس حتمية، بل يتعلق بتبلور النقيضين، وبالتحديد بتحقق السلب (من هنا نفهم الأهمية التي يوليها هيغل للسلب)[7]، وبالتالي فإن انتصار الاشتراكية يتعلق بدور الحزب الماركسي، دوره باستيعاب التركيب ودوره في التحوّل إلى قوّة إن فكرة غرامشي، التي أشرت إليها سابقاً، هامة هنا، حيث يجب أن يتبلور النقيض، أن يفصح عن ذاته، لكي يتحقق التركيب وهنا يكمن فعل «الذات» البشر المفكرون أي الحزب. وفي هذا الوضع، ليس من إمكانية للميكانيكية. بل أن الأمر يتعلق بفعل البشر الواعي.

والخيار هنا للاشتراكية الديمقراطية، الاشتراكية المتضمنة الديمقراطية بالضرورة، وهو التركيب الممكن في روسيا مثلاً.

أشرت سابقاً إلى الرأسمالية، إلى النمط الرأسمالي العالمي، وهو التركيب الذي تحوّل إلى فريضة. والسؤال يتعلق بالتناقض فيه؟ أي كيف يتحقق السلب؟ هل يمكن نشوء تناقض في المراكز؟ بمعنى هل يمكن تبلور السلب هناك؟ تحوّل الاختلاف حول الأجور وشروط العمل، إلى تضاد؟ إن سيادة قانون فائض القيمة النسبي يمنع ذلك. وبالتالي فإن التحول يفترض العودة إلى قانون فائض القيمة المطلق ولقد أشرت إلى أن التحوّل من قانون فائض القيمة المطلق إلى قانون فائض القيمة النسبي مرتبط بعالمية النمط، ولهذا فإن التناقض في إطار النمط الرأسمالي يتحدد في الإطار العالمي. أي تناقض مراكز إطراق. ففي الأطراف يسود قانون فائض القيمة المطلق، الذي يؤسس لنشوء تناقض عميق بين شعوب الأطراف والرأسمالية المسيطرة في النمط. وتحوّل قانون فائض القيمة المطلق إلى فائض القيمة النسبي في الأطراف مرتبط بالتصنيع، وهذا لا يتحقق، كما أشرت سابقاً، إلا في إطار اشتراكي، وهذه العملية يمكن أن تفتح الأفق لتحوّل الاختلاف إلى

تضاد في المراكز.

* * *

لاحظنا أن السلب ضُمِّن في تركيب نشأ على أساس الفريضة (الرأسمالية). كما لا حظنا أن السلب تحوّل إلى فريضة، ومن ثم نشأ التركيب في إطار السلب المتحوّل إلى فريضة (الاشتراكية). ولاحظنا ثالثاً أن احتمالات عدم نشوء تركيب ممكنة. ولهذا فإن «التوّقع» يمكن أن يغلِّب خياراً ما. لكن يمكن للتحليل أن يؤسس لاحتمالات نظرية عديدة، وهي ممكنة، بينما ينتصر في الواقع احتمال وحيد. والمشكلة هنا تتمثل في إمكانية التحديد الدقيق للفريضة، من أجل معرفة هذا الاحتمال الوحيد، وما دامت المعرفة نسبية، ستبدو كل الاحتمالات ممكنة، وليس فقط نظرية. وبالتالي فإن أي تحديد لاحتمال، سيبقى يعاني من قصور ما، هذا في مستوى الوعي، لكن تحقق خيار محدد مرتبط أيضاً، بفعل البشر الواعي، أي بتبلور النقيض. وإذا كان القصور الأولى هو قصور معرفي، فإن المقصود هنا، قصور عملي. فهذا القصور العملي يمكن أن يؤدي إلى نشوء تركيب على أرضية الفريضة ذاتها، كما لاحظنا في بداية تشكل الرأسمالية حيث لم يستطع النقيض (الاشتراكية) أن يصبح ذاتاً (قوة واقعية قادرة على تحقيق السلب، على انتصار السلب). أو يمكن أن يؤدي إلى الانهيار، إذا كانت الفريضة عاجزة عن تشكيل تركيب. لكن تبلور النقيض وانتصاره يحوّله إلى فريضة تؤسس لنشوء تركيب على أرضيتها (الاشتراكية) وهنا يكون دور السلب حاسماً.

سنلاحظ ذلك في بعض التجارب الاشتراكية (في أوروبا الشرقية). حيث تحقق السلب (الرأسمالية)، لكن التركيب قائم على الأرضية الرأسمالية، عبر أحزاب اشتراكية ديمقراطية

(تمسكت بالصناعة، وبقانون فائض القيمة النسبي)، كما في بولندا و هنغاريا.

والسؤال هنا هو: كيف يمكن للسلب أن يتحوّل إلى فريضة؟ ويبدو السؤال خاطئاً انطلاقاً من هيغل، لأن التركيب هو الذي يتحوّل إلى فريضة (أعلى)، حيث أن مسار التقدم هو: الفريضة ـ السلب ـ الفريضة متضمنة السلب (التركيب). لقد أشرت في فقرة سابقة إلى أن المسألة ليست أحادية، كما قال بها هيغل[8]، بل تحتمل أكثر من خيار، حيث يمكن أن يتحقق التركيب على أرضية الفريضة (كما أشرت سابقاً إلى الرأسمالية). أو يتحقق التركيب على أرضية السلب (الاشتراكية). وهنا لا يكون السلب قد تحوّل إلى فريضة، أو يمكن القول أن ما أسميته تحوّل السلب إلى فريضة هو في الحقيقة نابع من أن التركيب قام على أرضية السلب. وليس على أرضية الفريضة كما أشار هيغل، وتمثلات التاريخ تؤكد ذلك، مثلاً خياراً الرأسمالية: أي تضمن السلب (المطالب العمالية) في إطار الرأسمالية من جهة، وسلب الرأسمالية، عبر الاشتراكية وتضمن مطالب التصنيع والتحديث على أرضية الاشتراكية من جهة أخرى. كذلك يمكن تناول مصائر الاشتراكية، أي تضمن المطالب الديمقراطية على أرضية الاشتراكية من جهة وتضمن المطالب العمالية على أرضية الرأسمالية من جهة أخرى، (ويمكن الإشارة إلى احتمال ثالث ـ وهو احتمال نظري ـ يتمثل في تركيب يقوم على أساس استبدادي ـ دولة استبدادية ـ وهو عنصر من الفريضة الاشتراكية، وعلى سيادة قانون فائض القيمة المطلق لتحقيق تطور رأسمالي يقوم على أساس تشكيل رأسمالية صناعية، ويسعى للسيطرة خارجياً عبر القوة).

لهذا تبدو أحادية هيغل قاصرة عن معرفة التكوين المعقد، وبالتالي لتتحول، في كل تكوين معقد، إلى تعددية (احتمالات).

يعتمد تحقق أي منها على «ميزان القوى» الواقعي، أي على احتمالات تبلور النقيضين، وعلى قوّة كل منهما، وعلى الأشكال التي يتخذها كل منهما.

لنعد إلى المثال المبسط: خير/ شر. إن الفكر هو الذي يختار الفريضة (الخير أو الشر)، ليصل إلى تركيب مستند إليها (الخير المتضمن الشر، والعكس). لكن سنلاحظ إننا إزاء نتيجتين، وليس نتيجة واحدة. ثم إن هذا الفصل (خير/ شر) هو فصل في الفكر (ذهني)، بينما في الواقع، لا توجد إلا هذه الثنائية (أي الخير المتضمن شراً، والشر المتضمن خيراً). بمعنى أن حدّي التناقض (الخير أو الشر) يؤسسان في الفكر، بينما لا يحتمل الواقع إلا اختلاطهما (إلا التركيب الذي هو ثنائي). وهذا يفضي إلى فكرة هيغل، القائلة أن السلب متضمن في الفريضة بشكل ضمني، ليظهر في التركيب بشكل واضح (صريح)[9]. والتركيب هنا هو «الكشف» الذهني (الفكر) بمعنى أن حدثاً محدداً يمكن أن يكون خيراً أو شراً، لكنه يتضمن سلبه، والفكر هو الذي «يكشف» هذا السلب، وبالتالي يصل إلى التركيب ـ الذي هو الحكم بأن هذا الحدث هو خيرّ لكنه يتضمن شراً، أو العكس.

لكن في التكوين المعقد يبدو الأمر معقداً أيضاً. فهو ذو «زوايا» متعددة، وهي متداخلة كذلك، فحين نتناول الصيرورة الواقعية، سنلاحظ أنها عمليات جدلية متعددة في إطار عملية جدلية عامة (هي الصيرورة). ولا شك في أن تحديد الفريضة، فيما يبدو، معقداً، وكذلك فإن تحديد آليات عمل الجدل فيما يبدو، معقداً أيضاً. فمثلاً نتحدث عن تناقض البرجوازية والبروليتاويا، أو الرأسمالية والاشتراكية لكن كيف يمكن أن تحدد الفريضة؟ هل البرجوازية هي الفريضة؟ وهل الرأسمالية هي الفريضة؟ إن تشكل طرفي التناقض (أي البرجوازية والبروليتاريا)، نشأ على أرضية نشوء

الصناعة، وبالتالي فهما طرفي تناقض على هذه الأرضية. حيث أن نشوء الصناعة أفضى إلى نشوء البرجوازية بتوسط تملّكها، والبروليتاريا بتوسط العمل فيها. إذن هل يمكن أن نتحدث عن الفريضة والسلب والتركيب متجاهلين هذا التوسط؟ إذا ما تجاهلنا هذا التوسط سيبدو التناقض هنا، تناقضاً صورياً، حيث يلغي كل طرف، الطرف الآخر، بينما سنلاحظ أن طرفي التناقض هذين متحدين أيضاً. حيث البرجوازي متحدّ بالبروليتارية بتوسط حاجته لعمله، والبروليتاري متحد بالبرجوازي بتوسط حاجته للعمل على أساس ذلك يمكن أن نفهم آليات تحقق التركيب الرأسمالي المشار إليه سابقاً، حيث «حلّ» التناقض بتوسط زيادة الأجر فانتفى عنصر التعادي في التناقض، ليتشكل تركيب يتضمن الاختلاف وهنا تحقق التركيب على أرضية الملكية الخاصة للصناعة.

وسنلاحظ أن في هذا الأساس، ليس تناقضاً واحداً، بين البرجوازية/ البروليتاريا. بل هناك تناقضات أخرى، منها الملكية اللا ملكية، والعمل/ «اللا عمل». لكنها متضمنة في التناقض الأول (أي برجوازية/ بروليتاريا)، فالبرجوازية تملك ولا تعمل، والبروليتاريا تعمل ولا تملك. والتركيب الرأسمالي تضمنهما. لهذا سنلاحظ أن التركيب الاشتراكي، تضمن حل التناقض ليس في توسط الأجر فقط، بل أيضاً توسطات الملكية والعمل. حيث تشكّل التركيب في الملكية العامة (بحل تناقض الملكية/ اللا ملكية) والعمل (العمل في إطار الملكية العامة حيث العامل يملك ولا يملك). وبالتالي فهذا التركيب كان يفضي إلى نفي البرجوازية كطبقة. لكن عبر تضمن «عناصرها» في تركيب جديد، وإذا كان التركيب يتضمن الصناعة التي هي أساس نشوء البرجوازية، فإنه كذلك يتضمن تركيباً لعناصر «تاريخية» استمرت مع البرجوازية أي الملكية. المركبّة انطلاقاً من تناقض اللا ملكية/ الملكية، وهو

أساس الانتقال لنمط جديد، أي الاشتراكية. وهو تناقض متضمن في الرأسمالية كذلك (ملكية البرجوازية ولا ملكية العمال). بمعنى أن انتصار السلب، أي البروليتاريا، هو في الحقيقة انتصار لتركيب أعمق، يتخذ مظهر انتصار السلب، وبالتالي كان يجب تجاوز المنطق الصوري (الذي لا يحدد سوى تناقض برجوازية/ بروليتاريا) لكي نعي ذلك. فقد عادت الصيرورة إلى الفريضة (نشوئياً) التي هي اللا ملكية، متضمنة الملكية. وبالتالي فهذا المسمى انتصار البروليتاريا مع البرجوازية هو في الحقيقة تشكيل لتركيب اللا ملكية/ الملكية، وهو أساس الاشتراكية. بمعنى أننا نعود إلى فكرة هيغل ذاتها، لكن متضمنة نفيها (سلبها). فكما لاحظنا أن فكرة هيغل تتضمن خيارين، حينما تناولنا المثّال البسيط، في المستوى النظري، وانطلاقاً من طبيعة «الحدث» واقعياً، ولمسنا ذلك حينما تناولنا «التركيب الرأسمالي» (في بدء تشكل الرأسمالية لنمط) و«التركيب الاشتراكي» (ثورة أكتوبر)، لنصل أن التكوين المعقد يفضي إلى خيارات (إلى تركيبات)، بعضها يقوم على أرضية الرأسمالية، وهو هنا يبقى متضمناً التناقض (لكن بتحويله إلى اختلاف) وبعضها يتجاوزها، لأنه يحل التناقض «الجذري»، حيث أن وجود البرجوازية والبروليتاريا هو مظهر لوجود أعمق هو الملكية (وبالتالي العمل). وسنلاحظ، على ضوء ذلك، أن انتصار البروليتاريا (الذي هو سلب)، سيفضي إلى تركيب، في المستوى الاجتماعي، يتمثل في إلغاء الطبقات. بمعنى أن حل التناقض الجذري (الأساس) سيفضي، عبر الصيرورة إلى تشكيل التركيب في المظهر (الطبقات). وهنا الحظ لا تكافؤ حل التناقضات في المستويات المختلفة للتكوين الاجتماعي (المعقد). بتناول مختلف مستويات التكوين الاجتماعي (أي الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الفكري) سنلاحظ هذه المسألة بشكل

أوضح، مما يجعل الخيارات متعددة، وليست ثنائية فقط (وهنا يدخل مفهوم الجوهر/ المظهر)، وهذا يفسر لنا الشكل الاستبدادي للدولة الاشتراكية من جهة، وسيادة المنطق الصوري في أيديولوجيتها من جهة أخرى ولقد أشرت إلى ذلك في أكثر من مكان.

الخيارات المتعددة، إذن، تتعلق بمسألة: في أي مستوى من مستويات البنية يستحقق التركيب؟ وتحقق ذلك، في مستوى محدد، يمكن أن يتحدد بفعل المستوى الاقتصادي، لكن أساس التحددّ هنا يتعلق بدور الذات أي بصراع الطبقات، بمعنى أن «الحتمية» هنا تتعلق بالصراع الطبقي (بالإدارة/ الذات)، وبالتالي تنشأ الإمكانية فتحول الضروري إلى حتمي يرتبط، ليس بميكانيكية (اقتصادية..)، بل بذور الذات، بمعنى أن تحقّق التركيب في أيٍّ من هذه المستويات ممكن (في المستوى النظري ـ نظرياً). ويمكن أن يكون ضرورياً في أحدها أو بعضها، لكن التحقق الفعلي لما هو ضروري، يرتبط بصراع الطبقات، وهنا يتخذ المستوى الفكري/ السياسي موقعه. لكن هذا يطرح ـ أيضاً ـ إمكانية تحقق التركيب هنا، حيث أنه يفترض وعي الواقع (وهو تركيب بين الفكر والواقع)، من جهة، وتأسيس الحزب السياسي (الذي هو تركيب الفكر والطبقة) من جهة أخرى في المقابل يتعلق هذا المستوى كذلك بدور الدولة وإيديولوجيتها، وبالتالي مقدرتها على حل التناقضات في مصلحة الطبقة المسيطرة، بمعنى أن طبيعة التركيب تتحقق عبر «ميزان القوى الطبقي»، في إطار الصراع الطبقي. وهنا الاحتمالات متعددة، وبالتالي فإن الممكن النظري، ليس بالضرورة حتمياً.

الهوامش

1) أنظر: إنجلس «رسائل حول المادية التاريخية» دار التقدم ـ موسكو (ص6). والترجمة تورد تعبير «في آخر المطاف».
2) ماوتسي تونغ «أربع مقالات فلسفية» دار النشر باللغات الأجنبية (بكين) .1968
3) انظر: ماركس/إنجلس «بيان الحزب الشيوعي» دار التقدم ـ موسكو (د.ت) (ص46).
4) حول هذا الموضوع أنظر: أرتور روز نبرج «الديمقراطية الأوروبية: بين 1845 و1933» ترجمة ميشيل كيلو، منشورات وزارة الثقافة (سورية) .1984
5) حول كل من بيرنشتاين وكاوتسكي، يمكن العودة إلى:
أ ـ بيار ومونيك فافر «الماركسية بعد ماركس» سبق ذكره.
ب ـ بيير سويزي «الماركسية بعد ماركس» أيضاً سبق ذكره.
6) غرامشي «كراسات السجن» دار المستقبل العربي (القاهرة) ط1994/1 (ص).
7) أنظر: د. يوسف سلامة «مفهوم السلب عند هيغل» إصدار المجلس الأعلى للثقافة (مصر) .2001
8) أنظر مثلاً: ولتر ستيس «فلسفة هيجل» المجلد الأول: ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير (بيروت) ط1982/2.
9) المصدر نفسه.

